نشرة صندوق النقد الدولي

في كلمة أمام مجلس العلاقات الخارجية

ليبسكي يصرح بأن مخاطر التضخم عاودت الظهور

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية
8 مايو 2008

- مخاطر التضخم تعود لتفرض تحديا عالمي النطاق
- تصاعد أسعار الطاقة والسلع الأساسية يصب في صميم المخاوف الجديدة
- لا بد من استجابة على صعيد السياسات الحكومية للنهوض باستثمارات الطاقة والقطاع الزراعي

صرح جون ليبسكي، النائب الأول لمدير عام صندوق النقد الدولي، بأن احتمالات استمرار النمو المرتفع نسبيا في الاقتصادات الصاعدة والنامية تنبئ باستمرار نمو الطلب القوي على منتجات الطاقة والسلع الأساسية، بالرغم من تباطؤ النمو العالمي.

ودعا في كلمة ألقاها أمام مجلس العلاقات الخارجية إلى استجابة قوية على صعيد السياسات الحكومية في جميع بلدان العالم لمعالجة الاختناقات في عرض السلع الأساسية وغير ذلك من القضايا المتعلقة بالعرض على المدى الأطول، إلى جانب معالجة المخاطر التضخمية.

ونبه ليبسكي إلى أن ارتفاع معدلات التضخم مؤخرا في مختلف أنحاء العالم يرجع في جانب منه إلى تأثير الارتفاع في أسعار منتجات الطاقة والسلع الأساسية. وقال إن "هذا التسارع في معدلات التضخم يجب التعامل معه بجدية نظرا لما يمكن أن يتولد عنه من تحديات جسيمة أمام الاستقرار الاقتصادي من شأنها إضعاف احتمالات المزاوجة من جديد بين النمو القوي والتضخم المنخفض مثلما تحقق في أوائل العقد الحالي."

وأضاف ليبسكي بقوله: "وبوضوح تام أقول إن مخاطر التضخم عاودت الظهور في شكل تحدٍ عالمي النطاق بعد فترة غياب طويلة."

ودعا ليبسكي الحكومات إلى الشروع في خطوات لتشجيع الاستثمار في الطاقة، وخفض الدعم على الوقود الحيوي، وتحسين السياسات الزراعية. وقال إن صندوق النقد الدولي يعمل أيضا لمساعدة البلدان النامية الأشد تضررا من ارتفاعات أسعار السلع الأساسية على وضع استراتيجيات يمكن أن تعتمدها البلدان الأعضاء.

الأسعار يدعمها النمو القوي

لا يزال الطلب على السلع الأساسية قويا بسبب قوة النمو في الاقتصادات الصاعدة والنامية، بقيادة الصين والهند. ويتسم النمو في هذه الاقتصادات بكثافة استخدام الطاقة والسلع الأساسية على نحو يفوق مستوى الاستخدام في الاقتصادات الأكثر تقدما.

ليبسكي نبه إلى تزايد المخاوف من الضغوط التضخمية (صورة أرشيفية من صندوق النقد الدولي)

والواقع أن الاقتصادات الصاعدة والنامية أسهمت كمجموعة بنحو 95% من نمو الطلب على النفط منذ عام 2003.

ومع تناقص الطاقة الإنتاجية الفائضة وتراجع المخزون، أصبحت سوق النفط شديدة الحساسية لأخبار انقطاع الإمدادات والأحداث الجغرافية-السياسية، مما دفع بأسعار النفط إلى مستويات مرتفعة قياسية بالقيمة الحقيقية تجاوزت الذروة التي بلغتها في عام 1979 بحوالي 16%.

ويتنبأ صندوق النقد الدولي أيضا باستمرار أسعار الأغذية المرتفعة. وفي هذا الصدد قال السيد ليبسكي: "في ظل أعمال الإغاثة التي يرجح أن تكون مؤقتة فحسب، نتوقع أن تظل أسعار المنتجات الزراعية مرتفعة في المستقبل المنظور، إذ أن استجابة العرض قد تتطلب استثمارات جديدة وإصلاحات في السياسات، وهو أمر سوف يستغرق وقتا. ونأمل أن تنكمش الدفعة التضخمية الناجمة عن ارتفاع أسعار الأغذية، حتى وإن لم تتراجع الأسعار بدرجة كبيرة. ولكن ذلك يشير أيضا إلى أن التحديات الإنسانية التي يفرضها ارتفاع أسعار المواد الغذائية لن تختفي في وقت قريب."

استجابات السياسة

قال ليبسكي إن الصندوق يرى ضرورة تعديل السياسات بما يتوافق مع واقع التحولات الدائمة في الأسعار النسبية، وكذلك مع ظهور طفرة تضخمية جديدة على نطاق أوسع في بعض الحالات.

وللاقتصادات المتقدمة والصاعدة والنامية على حد سواء دور تؤديه في ضمان ألا تتسبب السياسات في عرقلة جهود العودة إلى توازنات العرض والطلب في أسواق السلع الأساسية. وقد حدد السيد ليبسكي عددا من الاستجابات الملائمة على مستوى السياسات الهيكلية:

- ***حث استجابة الطلب مع حماية الفئات الضعيفة:*** نظرا لأن بعض الزيادات الأخيرة في أسعار النفط تبدو دائمة، فمن الضروري السماح باستجابة الطلب لواقع ارتفاع أسعار النفط. ومن شأن انتقال أثر التغيرات في أسعار النفط الدولية إلى الأسعار المحلية أن يساعد بالفعل في حث استجابة الطلب الحتمية لتغير أوضاع السوق وتشجيع حفظ الموارد. وفي نفس الوقت، ينبغي إرساء سياسات داعمة دقيقة الأهداف من أجل حماية الفئات الضعيفة.

- ***تشجيع الاستثمار في قطاع النفط:*** ينبغي وضع سياسات تدفع لزيادة الاستثمار في النفط. ومن ذلك سعي المنتجين ـ لا سيما في البلدان الصاعدة والنامية ـ إلى ضمان استقرار النظم الاستثمارية ووضوح مسارها؛ وتشجيع مزيد من التعاون وأوجه التضافر بين شركات النفط الوطنية والدولية عن طريق شراكات دقيقة التصميم؛ وتيسير إقامة سوق منظمة وشفافة وواضحة المسار عن طريق تحسين نشر البيانات المتعلقة بأوضاع العرض والطلب.

- ***تخفيض الدعم على الوقود الحيوي:*** من شأن الجهود الرامية إلى تخفيض مستوى الحمائية والدعم الحافز لإنتاج الوقود الحيوي أن تزيل التشوهات وتسمح برفع الكفاءة الكلية. وإضافة إلى ذلك، فإن اتباع سياسات تعمل على زيادة حفظ الموارد وكفاءة الطاقة سوف يساعد في خفض نمو الطلب على منتجات الطاقة ليصل إلى مستويات أكثر اعتدالا.

- ***تحسين السياسات الزراعية:*** قد تظل استجابة العرض هدفا بعيد المنال في كثير من البلدان الصاعدة والنامية، ما لم تتوافر البنية التحتية الكافية لزيادة النشاط الزراعي، وتعزيز الإنتاجية، وإدخال المنتجات الزراعية إلى الأسواق. ومن ثم ينبغي أن تهدف السياسات إلى تحسين مستوى البنية التحتية ونظم التوزيع والتخزين؛ والتوسع في نظم الري؛ وإعادة توجيه الدعم نحو المنتجات مرتفعة العائد والمدخلات الزراعية الأساسية مثل الأسمدة. وفي نفس الوقت، ينبغي التوجه نحو الإلغاء التدريجي للإنتاج المدعم في البلدان المتقدمة، بدلا من مواصلة خفض حوافز الإنتاج في الاقتصادات النامية والصاعدة.

السياسات الاقتصادية الكلية بالغة الأهمية أيضا

- أُجري تخفيض كبير في أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية في **الولايات المتحدة** مع تراجُع آفاق النمو المتوقعة. وسوف تكتسب التطورات التي تطرأ على التضخم والتوقعات التضخمية أهمية أكبر بالنسبة لصانعي السياسات مع انتعاش النمو في الولايات المتحدة. ومن المنتظر أن تساعد الدفعة التنشيطية المستمدة من المالية العامة في عام 2008 على توفير بعض الحماية للطلب. ولكن من الممكن اتخاذ تدابير مالية جديدة تركز على الاستقرار في أهم القطاعات بالغة الأهمية في تحجيم مخاطر التطورات دون المتوقعة التي يتعرض لها النمو، مثل قطاع الإسكان والنظام المالي.

- وفي **منطقة اليورو**، يتأثر مستوى الثقة وحجم الإنفاق بالارتفاع الحاد في معدلات التضخم والمخاوف الراهنة من احتمال تدهور التوقعات التضخمية. ويولي البنك المركزي الأوروبي تركيزا ملائما لآفاق التضخم في مقدمة الاعتبارات المرعية في السياسة النقدية. ولكن الاحتمالات المتوقعة للسياسة النقدية يمكن أن تتغير إذا ظلت التوقعات التضخمية على درجة عالية من الثبات وبدأ النمو المتباطئ يحد من ضغوط التضخم. وبالنسبة لليابان، لا يزال التضخم الأساسي بالغ الانخفاض بمعدل 0.1%، ولا يتوقع أن يُدخِل البنك المركزي تغييرا على سياسته النقدية في وقت قريب نظرا لعدم التيقن من احتمالات النمو.

- وفي **الاقتصادات الصاعدة**، التي ترتبط عملاتها ارتباطا وثيقا بالدولار الأمريكي وتواجه مخاوف النشاط الاقتصادي المحموم، ينبغي تشديد السياسات الاقتصادية الكلية استجابة للضغوط التضخمية السائدة. وفي الصين، يمكن أن يؤدي التحول إلى نظام صرف أكثر مرونة إلى إفساح المجال أمام السياسة النقدية كي تتخذ إجراءات فعالة تحقق الاستقرار. وفي بلدان الشرق الأوسط المصدرة للسلع الأساسية، ينبغي أن يهدف الإنفاق من المالية العامة إلى تخفيف اختناقات العرض التي أسهمت في الضغوط التضخمية ـ لا سيما الاختناقات ذات الصلة بالبنية التحتية.

دور صندوق النقد الدولي

قال ليبسكي إن صندوق النقد الدولي يعمل مع المنظمات الدولية الأخرى للتوصل إلى استجابة منسقة تجاه أزمة الغذاء. ويركز الصندوق أيضا على عدة مجالات في دائرة اختصاصه، ومنها:

- تقديم المساعدة المالية والمشورة بشأن السياسات للبلدان الأعضاء المتضررة من التطورات الأخيرة في الأسعار الدولية؛ وعلى وجه التحديد، يجري الصندوق مناقشات نشطة في الوقت الراهن مع عدد يتراوح بين 10 و 15 بلدا منخفض الدخل لبحث السبل الممكنة لتمويل موازين مدفوعاتها.

- إجراء البحوث الاقتصادية بهدف التوصل إلى فهم أفضل لأسباب الارتفاعات الأخيرة في أسعار منتجات الطاقة والمواد الغذائية، وأثر العوامل المالية الأساسية على أسعار النفط وغيره من السلع الأساسية، وكذلك أثر أسعار النفط والمواد الغذائية على التضخم ككل وعلى آفاق الاقتصاد الكلي بشكل أعم.

- تصميم أدوات واستراتيجيات يمكن لبلداننا الأعضاء التعويل عليها في إدارة المخاطر والحد منها.

يرجى إرسال أي تعليقات على هذا المقال إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: *imfsurvey@imf.org* .

أرز معروض للبيع في العاصمة الصينية بكين: أسعار المواد الغذائية في ارتفاع سريع على مستوى العالم (الصورة: Newscom)

هذا المقال مترجم من *نشرة صندوق النقد الدولي (IMF Survey)* التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني التالي: www.imf.org/imfsurvey.